Distribution: Restricted EB 2006/87/R.13/Rev.1 20 April2006
Original: English البند 10(أ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19 – 20 أبريل/نيسان 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الكونغو

من أجل

مشروع التنمية الريفية في محافظات نياري وبوينزا وليكومو

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة III

الموازين والمقاييس III

موجز القرض V

موجز المشروع VI

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق **1**

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الكونغو 4

الجزء الثاني – المشروع **6**

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 6

باء – أهداف المشروع ونطاقه 7

جيم – عناصر المشروع 7

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 10

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 12

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني **14**

الجزء الرابع – التوصية **14**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها **15**

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في الكونغو**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**6**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك كونغولي
1.00 دولار أمريكي	=	700 فرنك كونغولي
100 فرنك كونغولي	=	0.143 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الكونغو

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

مشروع التنمية الريفية في محافظات نياري وبوينزا وليكومو

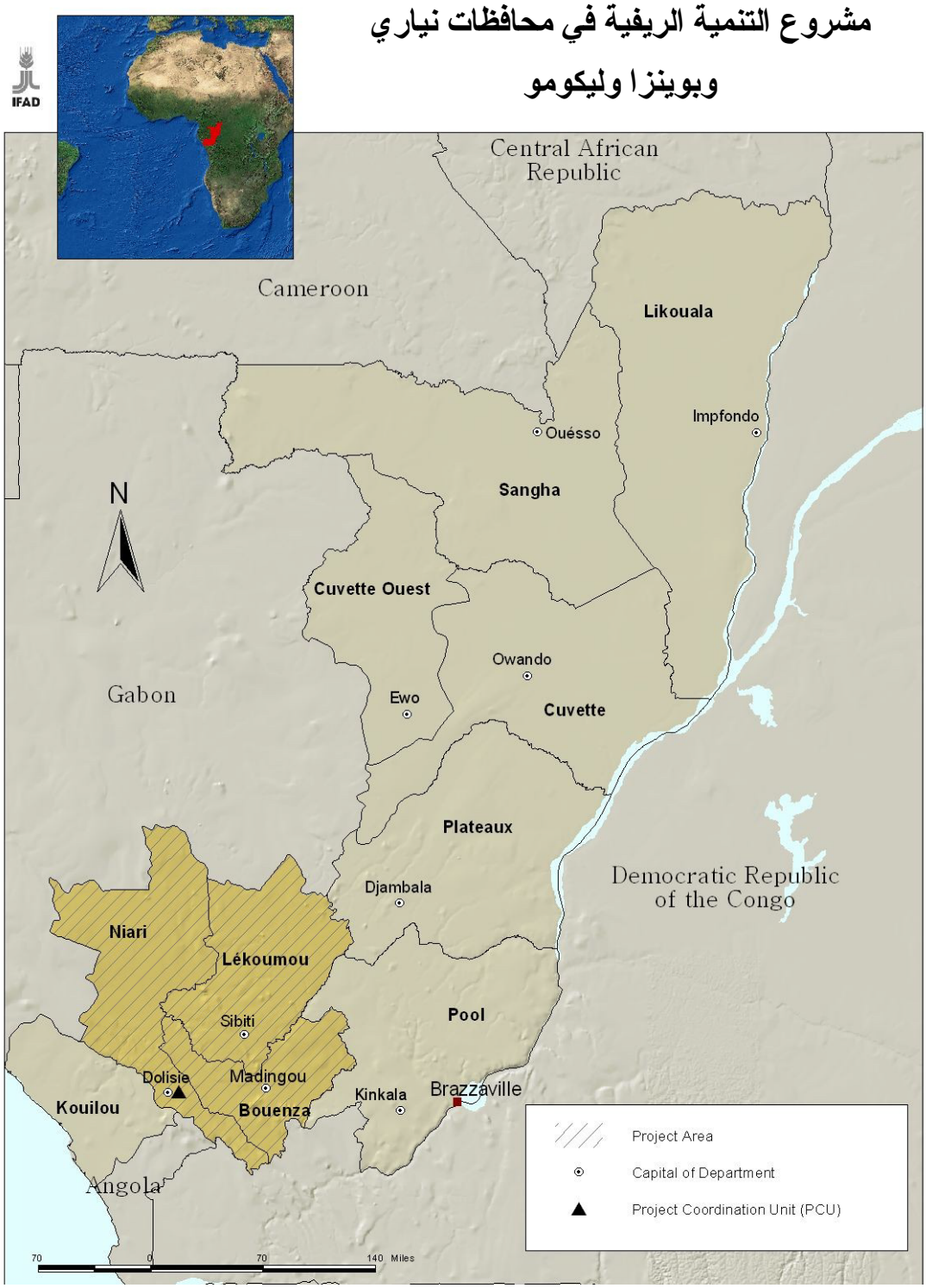

المصدر: الصندوق

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الكونغو

مشروع التنمية الريفية في محافظات نياري وبوينزا وليكومو

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الكونغو
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للمشروع:	20.8 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 8.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (صندوق الأوبك)
قيمة التمويل المشترك:	7.5 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تيسيرية للغاية
مساهمة المقترض:	4.4 مليون دولار أمريكي[أ]
مساهمة المستفيدين:	000 545 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

[أ] ستأخذ مساهمة الحكومة شكل ضرائب ورسوم استيراد (3.0 ملايين دولار أمريكي) وصندوقاً لصيانة الطرق (1.4 مليون دولار أمريكي).

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ المستفيدون هم المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة والضعيفة التي تقيم في محافظات نياري وبوينزا وليكومو من جمهورية الكونغو والذين لا يتمتعون إلا بإمكانات ضئيلة للوصول إلى الأسواق والموارد (ولا سيما منها الموارد المالية). وتشمل هذه المجموعة الضعيفة صغار المزارعين المعيشيين الذين يعتمدون بشكل رئيسي في معيشتهم على الزراعة البعلية والمنتجات الحرجية. ومن أشد المجموعات ضعفاً النساء والشباب الذين يستبعدون عادة من عمليات صنع القرار والذين يعانون من قلة فرص الوصول إلى الموارد والحصول على المعلومات.

لماذا هم فقراء؟ إن الأسباب الرئيسية للفقر في منطقة المشروع هي قلة الإنتاج الزراعي وندرة الأنشطة المدرة للدخل وانعدام فرص الحصول على الخدمات المالية. ونادراً ما تشارك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار (مما يحد من إمكانات تحليل أوضاعها وتحديد أولويات احتياجاتها وتحديد الحلول وتنفيذ الأنشطة المناسبة). ومن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المناطق الريفية في مختلف أرجاء الكونغو سوء التسويق وارتفاع تكاليف المبادلات وندرة الخدمات المالية وضعف نظام الاتصالات بين المنتجين والتجار والمستهلكين. وتبرز هذه المشاكل بوجه خاص في منطقة المشروع.

ما الذي سيفعله المشروع لهم؟ لما كان سوء التسويق وارتفاع تكاليف النقل هما المعيقان الرئيسيان في وجه صغار المنتجين والتجار فإن المشروع سيدعم إصلاح البنى الأساسية الريفية (ولا سيما منها الطرق الفرعية) بغية تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية وتحسين دخل المزارعين. وسيساند المشروع إنشاء نظام لصيانة الطرق المحلية. وسيبني أيضاً قدرة منظمات المنتجين على جمع المنتجات الزراعية وبيعها بالجملة وتحديد الأسواق الزراعية. وسيتم تعزيز منظمات ومجموعات المزارعين لمساعدتها على تحسين تسويق منتجاتها وبالتالي تعزيز أمنها الغذائي. وسيشجع المشروع المنتجات عالية الجودة ويكفل حصول المزارعين على مدخلات ذات نوعية أفضل (منها على سبيل المثال البذور والغراس). وسيساند المشروع بوجه خاص توزيع البذور المحسَّنة وغراس الكاسافا المقاومة للأمراض واستخدامها على نطاق واسع. وسيجري عموماً في إطار المشروع النهوض بقدرة السكان المحليين من سكان الريف الفقراء، وسيتلقى النساء والشباب مساعدات خاصة. وسيساند المشروع تطوير النظم المالية الريفية القائمة ويمكِّنها من توفير خدمات مالية مستدامة لفقراء الريف.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ ستكفل عمليات التشخيص والتخطيط التشاركية مشاركة المستفيدين المستهدفين ولا سيما النساء والشباب (ومنظماتهم) مشاركة فعالة في تحديد أنشطة المشروع. وسيساعد المشروع المجتمعات المحلية ومجموعات ورابطات المزارعين على تعزيز مهاراتها التفاوضية وغيرها من القدرات.

كيف تمت صياغة المشروع؟ جرت صياغة المشروع بطريقة تشاركية للغاية وأفاد من مدخلات هامة من الأطراف صاحبة المصلحة ومنها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ووزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد والمال والميزانية والمستفيدون من المشروع وأطراف محلية أخرى (منها الزعماء التقليديون والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين وكيانات القطاع الخاص). وشملت العملية إجراء مشاورات مكثفة مع الجهات المانحة (ومنها

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والتعاون الفرنسي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الكونغو
من أجل
مشروع التنمية الريفية في محافظات نياري وبوينزا وليكومو

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الكونغو بما قيمته 5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.4 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية وذلك للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في محافظات نياري وبوينزا وليكومو. ويكون أجل القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تتمتع جمهورية الكونغو بثروة من الموارد الطبيعية (النفط والمياه والغابات والأراضي القابلة للزراعة). ومع ذلك فقد أدى التخطيط المركزي وسوء الإدارة الاقتصادية منذ أوائل الثمانينات والصراعات العرقية منذ التسعينات إلى إفقار وإضعاف جزء كبير من السكان. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد باطراد من 206 1 دولار أمريكي في ذروة الفورة النفطية عام 1985 إلى 950 دولاراً عام 1993 وإلى 670 دولاراً عام 1999. ويخفي هذا الرقم وراءه تبايناً شديداً في توزع الدخل وهدراً للمنافع المنتظرة من الثروة النفطية. وعلى الرغم من أن الكونغو هو ثالث أكبر مصدِّر للنفط في أفريقيا (بعد نيجيريا وأنغولا)، فإن الحكومات المتعاقبة قد رهنت إيرادات النفط القادمة بأسعار بخسة مقابل إيرادات قصيرة الأجل لتمويل الأعمال العسكرية.

2 - جرى استئناف انتعاش الاقتصاد وإصلاح البنى الأساسية بعد التوقيع على اتفاق السلام عام 1999. وكان معدل النمو خلال الفترة 1998–2000، باستثناء قطاع النفط الفرعي، منخفضاً في حدود 2.8% إلى 2.9% وهو معدل يعادل معدل النمو السكاني للبلد. إلا أن معدل النمو الاقتصادي ارتفع إلى نحو 7.6% عام 2000 واستقر على نسبة 3.8% عام 2001 و4.6% عام 2002 نتيجة للاستقرار الذي شهدته البلاد وارتفاع أسعار النفط والأخشاب. ومع ذلك فإن

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الكونغو، بناتجه المحلي الإجمالي الذي بلغ 720 دولاراً أمريكياً للفرد الواحد عام 2002 ومعدله على مقياس التنمية البشرية وقدره 0.502 (تصنيفه في المرتبة 140 من أصل 175 بلداً مقدراً) يعتبر اليوم بلداً يعاني من الفقر المدقع. وأكثر ما ينتشر الفقر في المناطق الريفية حيث لا يتجاوز الدخل المحلي الإجمالي للفرد الواحد ثلثي المعدل في المناطق الحضرية.

3 - عانت التنمية الزراعية في الكونغو من الإهمال إلى حد كبير وما زالت الاتجاهات الرئيسية سلبية رغم القدرات الهائلة غير المستغلة. ومع أن 40% من السكان النشطين يعملون في القطاع الزراعي فإن الزراعة لا تمثل أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي وما بين 1%–2% من إجمالي الصادرات. وقد تراجعت أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة وانخفض معدل نمو الزراعة إلى أقل من معدل النمو الاقتصادي الوطني.

4 - يتولى أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يستخدمون الأساليب التقليدية إنتاج أكثر من 90% من مجموع الأغذية في الكونغو. وتتألف المحاصيل الرئيسية من الكاسافا وموز الهند والفستق السوداني واليام والبطاطا الحلوة والذرة. وتشمل المحاصيل الغذائية الثانوية الهامة الموز والفواكه والخضار. ويجري زراعة كميات قليلة من البن والكاكاو لأغراض التصدير والنخيل للاستهلاك المحلي. ويسير إنتاج معظم أنواع المحاصيل الغذائية عموماً إلى الانخفاض. ولا يلبي الإنتاج الوطني الطلب المحلي على الرغم من الإمكانات الزراعية الضخمة. ويزاول الزراعة نحو 000 145 من أصحاب الحيازات الصغيرة على مساحات تبلغ 1.4 هكتار وسطياً. والمناطق المزروعة في الكونغو تقل عن 2% من الأراضي القابلة للزراعة.

5 - على الرغم من تحرير الاقتصاد (أي تحرير التسويق الزراعي وأسعار المنتجات الزراعية) فإن عدد المشغلين من القطاع الخاص الذين تولوا تقديم الخدمات التي كان القطاع العام يقدمها في الماضي بقي قليلاً جداً مما جعل أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون صعوبات في تسويق منتجاتهم ولا سيما منها المحاصيل النقدية (البن والمطاط والكاكاو وزيت النخيل) والمحاصيل الغذائية (الذرة والأرز والبطاطا).

6 - **وضع ما بعد النزاع.** ألحقت الحرب التي نشبت في برازافيل والمحافظات الجنوبية أضراراً بالغة على السكان من حيث: (أ) الخسارة في الأرواح؛ و(ب) دمار القدرة الإنتاجية والبنى الاقتصادية الاجتماعية الأساسية؛ و(ج) تشريد السكان؛ و(د) ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية ومواد البناء في المدن. وقد بدأت الحكومة، بعد توقيع اتفاق السلام عام 1999، وبدعم من الجهات المانحة، برنامجاً للإصلاح يهدف إلى إصلاح البنى الأساسية الرئيسية وتسريح المليشيات وإعادة دمج أفرادها في المجتمع واستعادة القدرة الإنتاجية. ومع ذلك فإن الانتقال إلى مرحلة التنمية يبقى رهناً باستكمال الكثير من الأعمال.

7 - الكونغو اليوم هو في مرحلة تعزيز السلام والإنعاش الاقتصادي بعد أن خرج من مرحلة الانتقال السياسي التي شهدت إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2002 وإقرار الدستور الجديد. والكونغو في طريقه إلى الخروج من برنامجه المرحلي لما بعد النزاع. وقد أصبح الوضع الأمني جيداً في مختلف أرجاء البلد باستثناء محافظة بول التي ما زالت فيها جيوب قليلة من انعدام الأمن. والوضع الأمني جيد في المحافظات المستهدفة وهي محافظات نياري وليكومو وبوينزا.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - **حافظة الصندوق.** أقر الصندوق حتى اليوم أربعة قروض بقيمة إجمالية قدرها 22 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وهذه القروض هي التالية: (i) مشروع مصايد الأسماك الحرفية في إقليم لاكوفيت؛ و(ii) مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في كيندامبا؛ و(iii) مشروع التسويق والمبادرات المحلية؛ و(iv) مشروع التنمية الريفية في الهضاب ومقاطعتي كوفيت وكوفيت الغربية. وقد أقفلت المشاريع الثلاث الأولى وبقي الأخير قيد التشغيل.

9 - هدفت استراتيجية ما بعد النزاع التي اعتمدتها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى ما يلي: (أ) تيسير العودة إلى السلام المستدام من خلال عمليات تضمن الانتقال من مساعدات الطوارئ إلى الإصلاح؛ و(ب) مساندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما زال هذان المبدآن صالحين في منطقة المشروع حيث يسير الانتعاش الاقتصادي بشكل بطيء جداً بسبب: (أ) انعدام الثقة بين السكان المتأثرين جداً بالحرب؛ و(ب) بطء استيعاب القطاع الخاص بعد فترة نظام الاقتصاد الاشتراكي الطويلة؛ و(ج) وجود جيوب من انعدام الأمن في محافظة بول أعاقت النقل بالسكك الحديدية في منطقة المشروع حتى عام 2004.

10 - **الدروس الرئيسية المستفادة.** يعتبر سوء التسويق وارتفاع تكاليف النقل المعيقين الرئيسيين في وجه صغار المنتجين والتجار؛ لهذا تعطى الأولوية لإصلاح البنى الأساسية للنقل في المناطق الريفية لأن أنشطة التنمية الريفية ستفشل ما لم يتوفر حد أدنى من إمكانات الوصول المادي إلى المنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهمية إصلاح الطرق فإن الإصلاح لا يؤدي إلى نتائج دون إقامة نظام صيانة مناسبة.

11 - أثبتت التجربة في الكونغو، أن النهج القائمة على السوق هي النهج التي تفضي إلى أفضل النتائج. فمشروع كيندامبا الذي ركز في البداية على الأنشطة المتصلة بالإنتاج فحسب سرعان ما واجه اختناقات ولم يتحسن الأداء إلا قرب نهاية المشروع مع تطوير منافذ سوقية وإنشاء منظمات للمزارعين.

12 - تتوافر فرص كبيرة للتعاون الوثيق مع المؤسسات ومجموعات المزارعين غير الرسمية القائمة. فمشروع مصايد لاكوفيت الحرفية مثلاً شجع الهياكل التعاونية وما قبل التعاونية التي لم تكن معروفة لدى المجتمعات المحلية سابقاً مع تجاوز الأساليب التقليدية في تنظيم العمل. وأدى ذلك إلى إحجام الصيادين عدا فئة صغيرة منهم عن الانضمام إلى التعاونيات التي أنشأها المشروع. ومن الضروري إذا ما أريد انتهاج نهج مجتمعية فعالة الانطلاق من الهياكل الاجتماعية القائمة واستخدامها قاعدة للجهود الجماعية.

13 - ويتعين أن تشدد تدخلات التسليف والادخار على تطوير مؤسسات مستدامة بدلاً من ضخ الأموال إلى المناطق الريفية للقيام باستثمارات موضوعة مسبقاً. فتغيير الخدمات المالية الريفية في مشروع التسويق والمبادرات المحلية، مثلاً، كان لا مركزياً للغاية ومنخفض التكاليف مما أتاح للمؤسسات المالية المستهدفة أن تعمل بفعالية في المناطق النائية. ويتعين على التمويل الصغري الريفي أن يسعى إلى تطوير المؤسسات عن طريق ربط الوحدات القروية والمجتمعية بشبكات المؤسسات المالية الكبرى حيثما وُجدت ومن خلال الاضطلاع بعمليات تجريبية في المناطق التي لا توجد فيها شبكات من هذا القبيل.

14 - النساء في المناطق الريفية من الكونغو كما في كل مكان آخر في أفريقيا هن المنتجات الرئيسيات للمحاصيل الغذائية، وهن اللاتي يقمن بالدور المركزي في أنشطة التسويق وغيرها من الأنشطة غير الزراعية، وهن اللاتي يقمن بتوفير الرعاية الأولية للأطفال. لهذا ينبغي للصندوق أن يواصل في تدخلاته القادمة في الكونغو تصميم مشاريع تركز على الأنشطة التي تشارك فيها النساء مشاركة أساسية.

15 - تحقق المشاريع نتائج أفضل عندما يتم التعاقد فيها على أساس الأداء. لهذا ينبغي العمل على توحيد الترتيبات المؤسسية وتحسين القدرات والمهارات ذات الصلة وتشجيع تعزيز اللامركزية.

16 - ويجب تعزيز الرصد والتقييم. فوحدات الرصد والتقييم في مشاريع الصندوق لم تعمل بفعالية فيما مضى. فقد كانت ضعيفة عموماً ولم تكن تعتبر أدوات لإدارة المشروع. ولا بد من التمييز بوضوح بين رصد أنشطة المشروع ورصد أثر المشروع على المجموعات المستهدفة. وينبغي تطوير مؤشرات لتقدير الأثر قادرة على أكثر من مجرد قياس الزيادة في الغلال والإنتاج الزراعي. وينبغي الاضطلاع بمسح معياري للمؤشرات الاقتصادية والأنثروبومترية في مرحلة مبكرة من تنفيذ المشروع وتكراره في منتصف مدة المشروع وعند إنجازه.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الكونغو

17 - **سياسة الكونغو في مجال التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.** ترد استراتيجية الحكومة لتنمية الاقتصاد مفصلة في الوثيقة المعنونة "الأمل الجديد". وهي تتألف من مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى إعادة خلق البيئة الممكنة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر مع اضطلاع الحكومة بمسؤولية استحداث الظروف المواتية للنهوض بالمجتمع المدني واستثمارات القطاع الخاص.

18 - توفر الخطة الرئيسية للتنمية الريفية التي أعدت عام 1997 وحُدِّثت عام 2001 سياسة الحكومة للتنمية الزراعية والريفية التي تتألف من العناصر الرئيسية التالية: (أ) إعادة تحديد دور الدولة ليصبح دوراً تنظيمياً ومسانداً للقطاع الخاص؛ و(ب) تحرير أسعار وأسواق المنتجات الزراعية وإلغاء رسم تصدير المنتجات الزراعية؛ و(ج) فتح المناطق ذات الإمكانات الكبرى للإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي من خلال إصلاح الطرق الريفية وإنشاء نظم مستدامة لصيانة الطرق؛ و(د) إنشاء سلاسل سلعية بمشاركة كل الأطراف المعنية؛ و(هـ) التحول إلى اللامركزية باعتماد نهج تشاركي يشرك سكان المناطق الريفية في إعداد الأنشطة الإنمائية وتنفيذها ورصدها. وفي عام 2003 اعتمدت الحكومة استراتيجية التنمية الزراعية للفترة 2004 – 2013 التي تركز على خمس أولويات هي: (أ) تمويل القطاع الزراعي من خلال تطوير مؤسسات التمويل الصغري وإنشاء صندوق وطني لدعم الزراعة؛ و(ب) إصلاح وصيانة الطرق الريفية وسبل الوصول إلى المياه؛ و(ج) تحسين البيئة الضريبية للتنمية الزراعية؛ و(د) توفير المشورة التقنية للمنتجين؛ و(هـ) معالجة مسألة الوصول إلى الأراضي. ويقوم تنفيذ الاستراتيجية على المبادئ التالية: (أ) تشجيع مشاركة المستفيدين في التنمية المجتمعية؛ و(ب) دعم المنظمات الريفية؛ و(ج) تشجيع العلاقات التآزرية بين الوزارات ذات الصلة والجهات المانحة.

19 - أعدت الحكومة، بمساندة الجهات المانحة وبطريقة تشاركية، وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المرحلية كجزء من برنامجها الخاص بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

20 - **أنشطة استئصال الفقر التي تضطلع بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** هناك عدد من الجهات المانحة تقوم بمساندة جهود الإغاثة وإعادة الإعمار وتشمل الأنشطة ما يلي: (أ) مشروع إعادة تأهيل الزراعة، وهو مشروع للبنك الدولي قيد الإعداد من المقرر أن يُعرض على المجلس التنفيذي للبنك في يونيو/حزيران 2006؛ و(ب) مشروع إنتاج وحماية الكاسافا الذي تموله منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ و(ج) مشروع الطوارئ لإنعاش المجتمعات المحلية ومساندتها الذي يموله البنك الدولي والذي يغطي محافظات البلد العشر؛ و(د) مشروع الطوارئ من أجل تحسين البنى الأساسية والنهوض بظروف المعيشة الذي يموله البنك الدولي؛ و(هـ) المرحلة الثانية من برنامج الإنجاز الصغري الذي يموله الاتحاد الأوروبي؛ و(و) مشروع تجريبي للطرق الريفية ممول من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدم أسلوب العمالة المكثفة جداً؛ و(ز) البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تموله منظمة الأغذية والزراعة.

21 - **استراتيجية الصندوق في الكونغو.** ترد استراتيجية الصندوق في الكونغو مفصلة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدت عام 2002 وهي استراتيجية تراعي وضع ما بعد النزاع فتدرج تدخلات ترمي بشكل رئيسي إلى ردم الهوة بين الإغاثة والتنمية. وهي تركز على الحاجة إلى مزيج متكامل من المنح والأموال المتممة والقروض في سياق ما بعد النزاع. لهذا تسعى التدخلات في الكونغو إلى تحقيق هدفين كليين متداعمين هما: تيسير الانتقال إلى السلام المستدام ومساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب تحقيق الهدف الأول إعادة بناء القدرة الإنتاجية لا سيما في الجزء الجنوبي من البلاد (الذي تقع فيه منطقة المشروع) بعد أن دمرتها الحرب. أما الهدف الثاني فيمكن تحقيقه أولاً من خلال تحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق وثانياً بواسطة الاضطلاع ببحوث بشأن التقنيات الحديثة وتشجيع استخدامها عن طريق الإرشاد الزراعي.

22 - لاستراتيجية الصندوق في الكونغو أربعة محاور عمل هي: (أ) ردم الفجوة بين الإغاثة والتنمية عن طريق إعادة بناء القدرة الإنتاجية الريفية؛ و(ب) تمكين صغار المزارعين المستهدفين وإنشاء منظمات ريفية فعالة على الصعيد المحلي ومن ثم تدريجياً على الصعيد الوطني؛ و(ج) تطبيق نهج قائم على السوق لتشجيع المحاصيل والمنتجات القابلة للتسويق بهدف القضاء على المعيقات السوقية المحلية مع اهتمام خاص بالبنى الأساسية للنقل في المناطق الريفية؛ و(د) تعزيز فرص الفقراء في الحصول على الخدمات المالية. وسينفذ كل عنصر من عناصر الاستراتيجية بمراعاة السمات الخاصة بالمنطقة. لذلك فإن بعض عناصر الاستراتيجية تناسب الجنوب (العناصر المتعلقة بما بعد النزاع، على وجه الخصوص) وبعضها يناسب الشمال. وستهدف تدخلات الصندوق القادمة في مجال التمويل الريفي إلى تيسير الحصول على الخدمات المالية وتشجيع تنمية المؤسسات المالية الريفية.

23 - أما فيما يخص التغطية المناطقية والقطاعية فإن استراتيجية الصندوق تقوم على توجهين اثنين: (أ) نهج مناطقي متكامل (يجمع بين أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية)؛ و(ب) أنشطة على صعيد القطاعات الفرعية في مجالات التمويل الريفي وإدارة الموارد الطبيعية قائمة على احتياجات المجموعات المستهدفة والميزة النسبية للصندوق. وعموماً فإن استراتيجية الصندوق لما بعد النزاع في الكونغو تبقى صالحة لأن الانتعاش الاقتصادي يسير بوتيرة بطيئة بسبب (أ) انعدام الثقة بين السكان الأشد تأثراً بالحرب الأهلية؛ و(ب) انقطاع الأمن أحياناً في محافظة بول الذي أعاق النقل بالسكك الحديدية في منطقة المشروع حتى عام 2004.

24 - **الأساس المنطقي للمشروع.** يتمتع الكونغو بإمكانات غير مستغلة للتنمية الزراعية حتى مع الاستمرار في استخدام التقنيات الحالية. ومع ذلك فإن ما يعيق التنمية الزراعية كثيراً هو ارتفاع تكاليف المبادلات والتسويق نتيجة الحالة المحزنة للطرق الريفية. ومما يحد من فرص التسويق أيضاً عدم تنظيم المزارعين لعمليات جمع وتوزيع المنتجات وسوء معدات التجهيز والخدمات المالية وهشاشة نظم الاتصالات بين المنتجين والمستهلكين. وتعتبر معيقات الإنتاج الناجمة عن الطابع البدائي للتقنيات المتاحة معيقات ثانوية لأنها إنما تنبثق في واقع الحال من المعيقات الأولية. ومن الملفت أن إنتاج المحاصيل والمنتجات ذات الإمكانات السوقية الجيدة والمحاصيل التي يتمتع صغار المنتجين فيها بميزة نسبية منخفض جداً.

25 - وعلى الرغم من هذه المعيقات فإن هناك مجالاً كبيراً للتنمية الزراعية في منطقة المشروع؛ فالظروف المناخية مواتية والوضع الأمني جيد. والواقع أن المنطقة كانت منطقة الإنتاج الزراعي الرئيسية في البلد قبل الحرب وكانت تنتج عدداً من المحاصيل التي يتمتع أصحاب الحيازات فيها بميزة نسبية – ومنها الكاسافا والذرة والفول السوداني والفاصوليا. وثمة إمكانات أيضاً للمجموعات والرابطات التقليدية إذ يمكن تعزيز قدراتها لتصبح منظمات مزارعين قادرة على الاضطلاع بأنشطة مثل إنتاج البذور والغراس المحسنة وإكثارها وتوزيعها.

26 - لكل هذا تهدف استراتيجية المشروع المقترحة إلى الحد من المعيقات الرئيسية المتمثلة في سوء التسويق وارتفاع تكاليف المبادلات بغية تحسين فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في الوصول إلى الأسواق. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تطوير أصناف عالية الجودة من بعض المحاصيل الرئيسية للمنطقة – ومنها الكاسافا على وجه الخصوص – بغرض رفع دخول أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز أمنهم الغذائي. وسيعمل المشروع أيضاً حيثما أمكن ذلك على توسيع نطاق الشركاء والشراكات في مجال التنفيذ كوسيلة لتعزيز علاقات التآزر ولتجنب الازدواجية.

27 - ينسجم المشروع مع: (أ) وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ و(ب) الخطة الرئيسية للتنمية الريفية؛ و(ج) استراتيجيات التنمية الزراعية. ويتفق أيضاً مع إطار الصندوق الاستراتيجي للفترة 2002–2006. ومع الاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى نظراً لأنه يشمل الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ و(ب) زيادة إنتاج الزراعة والموارد الطبيعية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا؛ و(ج) تعزيز فرص حصول فقراء الريف على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

28 - سيشمل المشروع المقترح ثلاث محافظات هي نياري وليكومو وبوينزا. وسيعود بالفائدة على 000 160 شخص (أو 000 30 أسرة) وهم يشكلون نصف مجموع سكان المحافظات الثلاث تقريباً. وسيكون عدد الأسر المستفيدة مباشرة 000 15 أسرة. ومن المتوقع عموماً أن تعود تدخلات المشروع بفوائد عامة على السكان من خلال تحسين البنى

الأساسية الريفية، وتمكين فقراء الريف ولا سيما النساء والشباب عبر إشراكهم في أنشطة المشروع، ونشر استخدام غراس الكاسافا المحسنة على نطاق واسع. وسيجري التركيز على إشراك المرأة في مختلف أنشطة المشروع.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

29 - الهدف العام للمشروع هو تحقيق زيادة مستدامة في دخل السكان المستهدفين في محافظات نياري وليكومو وبوينزا وتعزيز أمنهم الغذائي. أما الأهداف الخاصة فهي: (أ) تحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج على نحو مستدام؛ و(ب) دعم إنتاج وتنويع وتسويق المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية والأسماك؛ و(ج) تعزيز قدرات مجموعات المصالح الاقتصادية للمزارعين؛ و(د) تيسير فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الخدمات المالية.

جيم – عناصر المشروع

30 - سيتألف المشروع من خمسة عناصر هي: (أ) تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج؛ و(ب) دعم إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية والسمكية؛ و(ج) دعم إمكانات الوصول إلى المياه في المناطق الريفية؛ و(د) تطوير الخدمات المالية؛ و(هـ) إدارة المشروع وتنسيقه.

31 - يهدف عنصر **تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج** إلى فتح مناطق الإنتاج الزراعي. وسيقوم المشروع بتمويل إصلاح الطرق الريفية وصيانتها من أجل تيسير الوصول إلى المناطق ذات الإمكانات العالية. وسيوظف نهج العمالة الكثيفة جداً في إصلاح الطرق الفرعية. وسيجري تدريب سكان القرى والمنظمات غير الحكومية والوكالات المنفذة على أسلوب العمالة المكثفة هذا. وسيموّل المشروع جزئياً تكاليف صيانة الطرق الريفية وسيساند أيضاً إنشاء لجان لصيانة الطرق الريفية تزوَّد بالأدوات الصغيرة.

32 - يهدف عنصر **دعم إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية والسمكية** إلى زيادة دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وتنويع مصادر معيشتهم. وسيموّل المشروع أيضاً إنتاج وتكثير وتوزيع أصناف محسنة من المحاصيل الغذائية لا سيما منها الكاسافا والذرة والفاصوليا والفستق السوداني. وسيشجع المشروع توليد وتربية الحيوانات الصغيرة على نطاق واسع وتطوير تربية الأسماك. وسيجري تمويل إذاعات ريفية ومجتمعية لتبث معلومات عن الأسعار والأسواق. وستتلقى مجموعات المصالح الاقتصادية للمزارعين التدريب أيضاً.

33 - يهدف عنصر **دعم إمكانات الوصول إلى المياه في المناطق الريفية** إلى تعزيز فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على مياه الشرب. وسيمول المشروع إصلاح الآبار القروية كما سيمول إنشاء وتدريب لجان قروية لصيانة مرافق المياه.

34 - يهدف عنصر **تطوير الخدمات المالية** إلى تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب بخاصة على الخدمات المالية المناسبة. وتسعى الاستراتيجية إلى إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الصغري السليمة العاملة

فعلاً في منطقة المشروع. وسيساند المشروع تطوير وتوسيع مؤسسات التمويل الصغري لتمكينها من تقديم خدماتها على نحو فعال إلى أصحاب الحيازات الصغيرة.

35 - **تنسيق المشروع وإدارته.** ستتولى وزارة الزراعة مجمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع. وستضطلع وحدة صغيرة لتنسيق المشروع مقرها في دوليسي بمهمة تنسيق الإدارة العامة للمشروع. وسيكفل مكتب الارتباط القائم حالياً في برازافيل متابعة قضايا إدارة المشروع وإمداداته.

36 - سيتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع برئاسة وزارة الزراعة لتتولى مسؤولية التوجيه العام وإقرار خطط العمل والميزانيات السنوية. وستتألف اللجنة من ممثلين عن الوزارات ذات الصلة بما فيها وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والمال والميزانية ووزارة المعدات والأشغال العامة ووزارة النهوض بالمرأة ودمجها في عملية التنمية ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي ووزارة التخطيط.

دال – التكاليف والتمويل

37 - يقدر مجموع تكاليف المشروع الذي سينفذ على مدى سبع سنوات بنحو 20.8 مليون دولار أمريكي بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية. وتشكل العملات الأجنبية نحو 5.4 مليون دولار أمريكي أي 26% تقريباً من إجمالي التكاليف. وسيغطي قرض الصندوق المقترح وقدره 8.4 مليون دولار أمريكي 40% من مجموع التكاليف. وستسهم الحكومة بمبلغ 4.4 مليون دولار أمريكي (21%) تشمل سائر الرسوم والضرائب وجزءاً من تكاليف صيانة الطرق. وسيسهم المستفيدون بنحو 545 000 دولار أمريكي (3%). وسيقدم صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط 7.5 مليون دولار أمريكي أو 36% من مجموع التكاليف. ويلخص الجدول 1 أدناه تكاليف المشروع.

الجدول 1: ملخص تكاليف المشروع[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	عملات أجنبية	المجموع	% من العملات الأجنبية	% من التكاليف الأساسية
تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج	6.13	2.01	8.15	25	42
دعم إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية والسمكية	3.66	1.83	5.49	33	28
دعم إمكانات الوصول إلى المياه في المناطق الريفية	0.83	0.35	1.18	30	6
تطوير الخدمات المالية	0.92	0.46	1.39	33	7
تنسيق المشروع وإدارته	2.65	0.49	3.14	16	16
مجموع التكاليف الأساسية	**4.20**	**5.15**	**19.35**	**27**	**100**
الطوارئ المادية	0.29	0.10	0.39	25	2
الطوارئ السعرية	0.93	0.14	1.07	13	6
مجموع تكاليف البرنامج	**15.42**	**5.39**	**20.81**	**26**	**108**

أ تعود الفوارق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط		الحكومة		المستفيدون		المجموع		عملات أجنبية	عملات محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق ومناطق الإنتاج	-	-	6.53	72.3	2.50	27.7	-	-	9.03	43.4	2.17	5.70	1.16
دعم إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية والسمكية	4.22	73.1	0.08	1.4	1.08	18.7	0.39	6.8	5.77	27.7	1.88	2.81	1.08
دعم إمكانات الوصول إلى المياه في المناطق الريفية	0.03	2.2	0.88	70.0	0.18	14.7	0.15	12.5	1.24	5.9	0.36	0.70	0.18
تطوير الخدمات المالية	1.18	81.0	-	-	0.28	19.0	-	-	1.46	7.0	0.48	0.70	0.28
تنسيق المشروع وإدارته	2.98	90.1	-	-	0.33	9.9	-	-	3.31	15.9	0.50	2.48	0.33
مجموع المصروفات	**8.41**	**40.0**	**7.49**	**36.0**	**4.37**	**21.0**	**0.54**	**2.6**	**20.81**	**100.0**	**5.39**	**12.39**	**3.03**

[أ] تعود الفوارق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

38 - **خطة العمل والميزانية السنوية.** ستعد وحدة تنسيق المشروع خطة العمل والميزانية السنوية استناداً إلى الطلب المقدر لدى المجموعة المستهدفة وحلقات عمل الرصد والتقييم التشاركية وتقارير مشغلي المشروع. وستدرج في خطة العمل والميزانية السنوية تفاصيل الأنشطة وتكاليف الوحدة ومؤشرات رصد النتائج والأثر إضافة إلى أسلوب التنفيذ. وسيعتمد نهج مرن يسمح بإعادة النظر في خطة العمل السنوية والميزانية خلال السنة التقويمية. وما أن تستكمل خطة العمل السنوية والميزانية إلا وتحال من قبل وحدة تنسيق المشروع إلى لجنة توجيه المشروع لتستعرضها ومن ثم إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى الصندوق لإقرارها.

39 - **التوريد.** سيتم الاضطلاع بأعمال التوريد في إطار القرض وفق مبادئ الصندوق التوجيهية الخاصة بالتوريد. وسيتم شراء المركبات التي تبلغ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر عن طريق منظومة الأمم المتحدة (من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) استثناء في انتظار إقرار المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بالتوريد. وقد وقع الاختيار على هذا الإجراء لأنه أقل تكلفة ويتيح للبلد أن يقتصد في استخدام العملات الأجنبية ويحولها لأغراض التنمية. أما المعدات والمواد والأشغال العامة التي تبلغ تكاليفها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر فيتم توريدها من خلال مناقصات تنافسية دولية. وتورد المركبات والمعدات والمواد التي تتراوح قيمتها ما بين 000 20 و000 100 دولار أمريكي من خلال مناقصات تنافسية وطنية. كذلك تورد الأشغال المدنية التي تتراوح تكاليفها بين 000 15 و000 100 دولار أمريكي عن طريق المناقصات الوطنية. أما المركبات والمعدات والمواد التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي فسيتم توريدها محلياً استناداً إلى عروض من ثلاثة موردين على الأقل. وستورد العقود التي تقل قيمتها عن 000 15 دولار أمريكي للأشغال المدنية بما في ذلك أعمال الإصلاح محلياً استناداً إلى عروض من ثلاثة موردين على الأقل.

40 - **الصرف.** تفتح وحدة تنسيق المشروع وتدير حساباً لدى مصرف تجاري يرضاه الصندوق. وسيخصص مبلغ 000 500 يورو من عائدات قرض الصندوق يودع دفعة واحدة في الحساب الخاص عند استكمال شروط الصرف.

41 - تفتح الحكومة حساباً للمشروع لدى مصرف تجاري تودع فيه الأموال النظيرة. وتتألف مساهمة الحكومة البالغة 4.4 مليون دولار أمريكي من 3 ملايين دولار أمريكي هي رسوم الاستيراد والضرائب التي جرى الإعفاء منها وغيرها من الضرائب والرسوم التي لا تحسم مباشرة عند التوريد ومبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي مخصص لتمويل صيانة الطرق من خلال صندوق صيانة الطرق. وستودع الحكومة في حساب المشروع دفعة أولية قدرها 170 مليون فرنك كونغولي لتغطية مساهمتها عن السنة الأولى في تكاليف صيانة الطرق إضافة إلى الضرائب على المصروفات المحلية. أما فيما يخص السنوات اللاحقة فإن مساهمة الحكومة تستند إلى خطة عمل السنة المعنية.

42 - **الحسابات.** تتم السحوبات من حساب القرض استناداً إلى كشوف إنفاق لمختلف أبواب الصرف التي تقررها الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة معاً. ويتعين على وحدة تنسيق المشروع الاحتفاظ بالمستندات ذات الصلة المبررة للمصروفات وإتاحتها لإطلاع البعثات الإشرافية ومراجعي الحسابات الخارجيين. وينبغي أن تتم كل السحوبات الأخرى من حساب القرض على أساس مستندات داعمة كاملة.

43 - **مراجعة الحسابات.** سيتم اختيار شركة دولية لمراجعة الحسابات يرضاها الصندوق لتضطلع سنوياً بمراجعة العمليات المالية والإدارية. وسيتولى المشروع تمويل تكاليف عمليات مراجعة الحسابات هذه. وستقدم شركة مراجعة الحسابات رأياً بشأن ما إذا كانت إجراءات تقديم العروض وبنود الإنفاق واستخدام السلع والخدمات تتفق مع دليل تنفيذ المشروع. وعليها أيضاً أن تصدر رأياً منفصلاً بشأن بيانات الإنفاق والحساب الخاص. وينبغي أن تحال تقارير مراجعة الحسابات إلى الصندوق ضمن فترة لا تتجاوز ستة أشهر تلي إقفال السنة المالية للمشروع.

واو – التنظيم والإدارة

44 - يقضي الإطار التنظيمي للمشروع بتوزيع المهام والمسؤوليات على كيانات متعددة[2].

45 - **إدارة المشروع وتنظيمه.** ستكون وزارة الزراعة مسؤولة عن المشروع الذي ستديره وحدة مستقلة لتنسيق المشروع مقرها دوليسي. وستتولى اللجنة التوجيهية مسؤولية إقرار خطة العمل والميزانية السنوية والإشراف على أنشطة المشروع.

مسؤوليات مختلف المؤسسات عن المشروع

46 - تقع مسؤولية تنسيق المشروع وطنياً على عاتق وزارة الزراعة التي ستفوِّض وحدة تنسيق المشروع بصلاحية إدارة المشروع وتنفيذه وتنسيقه واستراتيجيته. وستتولى الوحدة أيضاً إدارة المساعدة التقنية والإشراف عليها وتنسيق عمل موفري الخدمات ورصد أدائهم وإنشاء اللجان التنظيمية ورصد وتقييم أنشطة المشروع. وستكفل وحدة تنسيق المشروع تنفيذ أنشطة الرصد المناسبة وستقدم تقارير منتظمة عن مدى حصول المجموعة المستهدفة ولا سيما النساء والشباب على المنافع المتوقعة من المشروع. وستقوم الوحدة أيضاً بإنشاء وتطوير الروابط مع الشركاء العاملين في منطقة المشروع، أي مع السلطات المحلية ومؤسسات التمويل الصغري والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومع المشاريع الأخرى التي تنفذ في منطقة المشروع.

47 - **المراقبة والتيسير على الصعيد الوطني.** سيتم تشكيل لجنة توجيهية لمراقبة تنفيذ المشروع ترأسها وزارة الزراعة وتضم ممثلين عن الوزارات الرئيسية.

48 - **خدمات الدعم.** سينفذ المشروع من خلال ترتيبات تعاقدية مع موفري الخدمات من القطاعين الخاص والعام. وستتولى وكالة تنفيذ رئيسية في كل من المحافظات الثلاث مسؤولية تنفيذ العنصر الثاني والثالث والرابع بإشراف وحدة تنسيق المشروع. وسيتم توفير الخدمات باعتماد النهج المعمول به في قطاع الأعمال. وسيتم أيضاً التعاقد مع أفراد ومؤسسات مختصين في مختلف الموضوعات للاضطلاع بمهام محددة عند الحاجة.

[2] يرد الرسم البياني التنظيمي وبيان تدفق الأموال في الذيل الرابع.

49 - **الرصد والتقييم**. سينشئ المشروع نظاماً للرصد والتقييم وسيوفر التدريب الخاص والدعم التقني المطلوبين لهذه الغاية. وسيتم بمساعدة الدعم التقني تنظيم مسح مرجعي تشاركي في بداية المشروع لتحديد المستوى الاستهلالي لمجموعة من المؤشرات الأساسية ومنها الوضع التغذوي للأطفال دون الخامسة والمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية (ومنها الأصول الأسرية). وسيكرر المسح في منتصف المدة وعند الإنجاز لتقدير أثر المشروع على السكان المستهدفين. وسيجري تطوير مؤشرات نوعية وكمية ومؤسسية عند بدء المشروع وسيتم رصدها لتقدير أثر المشروع على المستفيدين. وستكون المؤشرات مفصلة حسب الجنس حيثما أمكن ذلك. وسيجري الاضطلاع بدراسات مواضيعية عند الاقتضاء. وسيقوم موظفون رئيسيون من الوزارات ذات الصلة برصد تنفيذ المشروع وسترصد الأموال لتغطية البعثات التي يقومون بها.

زاي – المبررات الاقتصادية

50 - سينفذ المشروع في المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية العالية. ومن المنتظر أن يطرأ تحسن كبير على معيشة المستفيدين من جراء ازدياد إنتاجية الزراعة والثروة الحيوانية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق (الذي من شأنه أن يرفع أسعار بيع المنتجات). وسيتم تدريب المجموعة السكانية المستهدفة – بما فيها مجموعات المصالح الاقتصادية للمزارعين – وتمكينها لتشارك مشاركة نشطة في تنفيذ المشروع ولتضطلع بالأنشطة وتديرها على نحو فعال. وستتلقى لجان صيانة الطرق تدريباً لبناء قدرتها على استخدام أسلوب العمالة الكثيفة جداً من أجل ضمان صيانة الطرق الريفية على نحو فعال ومستدام.

51 - من المتوقع أن يعود المشروع بفائدة مباشرة على ما لا يقل عن 25% من مجموع سكان منطقة المشروع أي نحو 000 15 أسرة من أسر المزارعين. وستفيد 500 1 أسرة على الأقل مباشرة من أنشطة المشروع في مجال الثروة الحيوانية. وستعتمد أكثر من 000 5 مجموعة من مجموعات المصالح الاقتصادية للمزارعين البذور المحسنة للذرة والفول السوداني وفول الصويا والفاصوليا وزيت النخيل. وبذلك تعزز وتنوع دخولها. وفضلاً عن هذا فإن إصلاح الطرق سيترك آثاراً إيجابية على حياة السكان القاطنين بجوار الطرق إذ يحسن فرص بيع منتجاتهم. ومن المتوقع أن تستخدم معظم أسر المزارعين أصناف الكاسافا المحسنة والمقاومة للأمراض عندما تتوافر. وينتظر أن يتم تعزيز قدرة 600 مجموعة من مجموعات المصالح الاقتصادية للمزارعين وأن يحصل 200 مجتمع محلي على إمكانات الوصول إلى آبار المياه مما سيسهم في تحسين ظروف معيشة أفرادها.

52 - سيؤدي دمج النساء والشباب في عملية اتخاذ القرارات إلى تعزيز دورهم في إدارة الموارد وفي النهوض بالأنشطة وسيتيح لهم بالتالي تنمية أنشطتهم الاقتصادية وزيادة دخولهم وتحسين مركزهم ضمن مجتمعاتهم.

حاء – المخاطر

53 - ستتولى الوكالات المنفذة مسؤولية تنفيذ معظم أنشطة المشروع مما يعني أن عليها أن تكون موجودة وأن تتمتع بالقدرة والاختصاصات المطلوبة لأداء مهامها على الوجه المناسب. إلا أن بعض الوكالات قد تفتقر إلى المهارات اللازمة مما قد يؤثر على نتائج المشروع.

54 - من أهداف المشروع الرئيسية فتح مناطق الإنتاج ذات الإمكانية العالية من خلال أنشطة صيانة الطرق الريفية. وينتظر من الحكومة أن تصرف بانتظام الأموال اللازمة (من صندوق صيانة الطرق بدءاً من السنة الثانية) لضمان الصيانة في الوقت المناسب للطرق التي يصلحها المشروع باستخدام أسلوب العمالة الكثيفة، إلا أن الحكومة قد لا تفي كلياً بالتزامها بصرف هذه الأموال مما قد يؤثر سلباً على المشروع.

55 - سيتم تطوير الخدمات المالية من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الصغري القائمة على أساس أن هذه المؤسسات ستعتمد بدءاً من عام 2007 استراتيجيات جديدة لتوسيع تدخلاتها في القطاع الريفي والتعاون مع المجموعة المستهدفة من المشروع. وسيساند المشروع تطوير مؤسسات التمويل الصغري هذه لتمكينها من تقديم الخدمات إلى المجموعة المستهدفة. إلا أن بعض هذه المؤسسات قد لا يضطلع بتدخلات في المناطق الريفية مما يمكن أن يؤثر سلباً على المشروع.

طاء – الأثر البيئي

56 - من شأن إصلاح الطرق الريفية ونمو التسويق الزراعي أن يعزز دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وأن يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة المساحة المزروعة. إلا أن الضغط المنتظر على الأراضي والغابات سيكون طفيفاً لا يولد أي أثر سلبي يذكر على البيئة نظراً لقلة الكثافة السكانية في منطقة المشروع وتوافر موارد طبيعية غير مستغلة والرغبة في اعتماد أصناف محصولية محسَّنة. ولن يطبق المشروع أساليب زراعية جديدة، بل سينطلق من طرق الزراعة التقليدية. لهذا سيكون الأثر السلبي على التربة محدوداً جداً. وسيستند في تكثيف المحاصيل على استخدام البذور المحسنة وأصناف الكاسافا المقاومة للأمراض. ولن تستخدم الأسمدة الكيميائية. ومن شأن الزيادة التي ستطرأ على دخل أصحاب الحيازات الصغيرة نتيجة لتعزيز إنتاجية الزراعة والثروة الحيوانية أن تحد بعض الشيء من أنشطة الصيد البري وجمع المنتجات الحرجية الأمر الذي سيخفف الضغط على الموارد الطبيعية.

ياء – السمات الابتكارية

57 - لن تمول عمليات صيانة الطرق الريفية من موارد المشروع إلا خلال السنتين الأوليين، أي خلال الفترة المطلوبة لتطوير وتجريب نهج العمالة الكثيفة ولتدريب المجتمعات القروية. ومن المقرر أن تتولى الحكومة، بدءاً من السنة الثالثة كامل عمليات صيانة الطرق التي يكون المشروع قد قام بإصلاحها. وقد استخدمت موارد النفط مؤخراً لإنشاء صندوق لصيانة الطرق بغية ضمان تمويل تكاليف هذه الصيانة التي يتعين أن تجري بأسلوب مستدام.

58 - لقد تم اعتماد استراتيجية متعددة المراحل بهدف ضمان تنفيذ المشروع على النحو المناسب. وسيكون إصلاح الطرق متطلباً مسبقاً للمشروع لأي نشاط في مناطق الإنتاج ذات الإمكانات العالية وذلك لضمان تيسير نقل المنتجات الزراعية والحيوانية إلى الأسواق.

59 - لقد تم اختبار أسلوب العمالة الكثيفة جداً في الكونغو من خلال مشروع تجريبي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيفيد المشروع المقترح من الدروس والتجارب المستفادة من هذا المشروع التجريبي من أجل توسيع نطاق تطبيق الأسلوب واستخدامه في المحافظات الثلاث الأخرى.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

60 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الكونغو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

61 - وجمهورية الكونغو مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

62 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

63 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

"**قرر:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الكونغو قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وتسعمائة ألف (5 900 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 فبراير/شباط عام 2046، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته."

لينارت بوغه
رئيس الصندوق

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات الخاصة بالقرض في 31 مارس/آذار 2006)

1- توفر حكومة جمهورية الكونغو (الحكومة) لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (الوكالة الرئيسية للمشروع) وكل من الأطراف في المشروع أموالا وتسهيلات وخدمات وموارد أخرى لتنفيذ المشروع طبقا لأحكام اتفاقية القرض.

2- كما توفر الحكومة للوكالة الرئيسية للمشروع خلال فترة تنفيذه أموالا نظيرة مستمدة من مواردها الخاصة يبلغ مجموعها 000 368 4 دولار أمريكي، وذلك طبقا للإجراءات الوطنية المعتادة في مجال مساعدات التنمية. وسيستخدم هذا المبلغ لتغطية تحمل الحكومة لجزء من تكاليف صيانة الدروب ولجميع الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات والممتلكات والخدمات.

3- تقدم الحكومة من حساب المشروع مبلغا أوليا من الأموال النظيرة قيمته 170 مليون فرنك أفريقي لتغطية السنة الأولى من تنفيذ المشروع. وتجدد الحكومة حساب المشروع كل سنة مقدما عن طريق إيداع الأموال النظيرة كما نص عليها في برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة المعنية من المشروع. وسيدرج المشروع في برنامج الاستثمارات الحكومية.

4- بغية الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة، تضطلع الحكومة أو تكلف، في إطار المشروع، باتخاذ التدابير اللازمة في مجال إدارة مبيدات الآفات؛ وتعمل لهذا الغرض على ألا تتضمن المبيدات التي توفر في إطار المشروع أي مبيدات محظورة في مدونة السلوك الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتوزيع مبيدات الآفات واستخدامها، كما تعدل من حين إلى آخر، أو أي مبيدات مدرجة في الجدولين 1 (شديدة الخطر) و2 (خطر) من "التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات بحسب المخاطر والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996–1997" الصادر عن منظمة الصحة العالمية، وكما يعدل من حين إلى آخر.

5- يجمع نظام الرصد والتقييم ويحلل المعلومات المستقاة من مختلف المصادر عن تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل والميزانية السنوية، والنُهج والآليات الخاصة بالتنسيق والرصد، وإشراك المستفيدين وخاصة المجموعات الضعيفة على نحو فعال، وأثر الأنشطة على المستفيدين. وستكون فعالية نظام الرصد والتقييم أحد المعايير المتبعة في تقييم أداء المشروع. وسيتولى مسؤول الرصد والتقييم مهمة تجميع المعلومات وتحليلها، وإعداد ورصد الجدول الإداري لسير العمل، وتوحيد التقارير الداخلية الصادرة عن المشغلين، وإعداد التقارير الدورية المنصوص عليها في اتفاقية القرض، وتنظيم دراسات مرجعية لتحليل الآثار على المستفيدين، ودعم موظفي وحدة إدارة المشروع والمشغلين في مجال الرصد والتقييم. ولتسهيل عملية الرصد والتقييم، سينظم موظفو وحدة إدارة

الملحق

المشروع عند بدايته بعثات إعلامية في المشروعات الأخرى المنفذة في الكونغو التي لها نظم للرصد والتقييم تعمل بقدر من الكفاءة.

1.5 – تُجرى عملية الرصد الداخلي بصفة دائمة، وهي تستهدف رصد تنفيذ الأنشطة والأداء والنتائج. وهي تعد من مسؤوليات وحدة إدارة المشروع. وسيكون للمستفيدين والمشغلين دور رئيسي في رصد الأنشطة. وسيتم إصدار بطاقات المتابعة بصفة شهرية، وبطاقات تقديم التقارير بصفة فصلية. ومن الضروري فيما يتعلق برصد الإدارة الجارية للمشروع تواتر الاتصالات على فترات متقاربة، ويتولى أمرها اجتماع أسبوعي للفريق الرئيسي بوحدة إدارة المشروع، واجتماع شهري مفتوح للمشغلين الرئيسيين. ولذلك ينبغي للمشغلين إعداد تقارير شهرية. وسيعد الموظف المسؤول عن الرصد والتقييم، بالتنسيق الوثيق مع منسق المشروع، مذكرات شهرية، وتقريرا تحليليا كل فصل، وتقريرا سنويا دعما لإعداد التقرير السنوي عن أنشطة المشروع. وستبرز هذه التقارير الفوارق الملاحظة بين التنبؤات والنتائج، والإيضاحات التي تفسرها بها، والتوصيات التي ينبغي إتباعها بشأنها.

2.5 – سيراعى في أنشطة التقييم تقييم أثر المشروع على المستفيدين ومدى تحقيق الهدف العام والأهداف المحددة. وستعرض وثائق للتقييم الداخلي والخارجي على اللجنة التوجيهية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

1.2.5 – ستجمع في بداية دخول المشروع في كل قرية المؤشرات والبيانات الأساسية اللازمة للتقييم في المراحل اللاحقة، وذلك بغية رصد هذه المؤشرات على نحو منتظم. وفيما يتعلق بعملية التقييم الداخلية، ستنظم في كل قرية حلقات عمل للرصد والتقييم التشاركيين على الأقل مرة في السنة. وسيدير هذه الحلقات مسؤول الإرشاد، وقد يعاونه في ذلك خبراء استشاريون خارجيون.

2.2.5 – ستنظم في السنة الأولى دراسة أنثروبومترية مرجعية ودراسة اجتماعية اقتصادية مرجعية. ويعاد إجراؤهما في منتصف المدة وفي السنة السابعة. وستتيح الدراسة الأنثروبومترية رصد آثار المشروع على الوضع التغذوي للسكان، وخاصة الأطفال دون سن الخامسة. وستستند الدراسة الاجتماعية الاقتصادية إلى نظام إدارة النتائج والأثر للصندوق.

6– ستعد وحدة إدارة المشروع مشروعا لدليل الإجراءات الإدارية والمالية والحسابية، وتقدمه للوكالة الرئيسية للمشروع من أجل الموافقة. وسترسل هذه الوكالة الدليل إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإبداء التعليقات والموافقة. وسيعد الدليل في حكم الموافق عليه إذا لم تصدر عن الصندوق أي تعليقات خلال الثلاثين يوما التالية على تلقيه.

7– سيؤمن موظفو المشروع من مخاطر المرض والحوادث طبقا للممارسات الإلزامية السارية في جمهورية الكونغو.

8– سيتم تعيين موظفي المشروع عن طريق دعوة تنشر في الصحافة الوطنية إلى تقديم الترشيحات طبقا للإجراءات الحكومية المطبقة حاليا وبناء على عقود محددة المدة قابلة للتجديد. وتتخذ القرارات، بموافقة الصندوق، بشأن تعيين الموظفين الرئيسيين – أي منسق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول البرمجة والرصد والتقييم،

الملحق

والمسؤول عن دعم الإنتاج والتسويق، والمسؤول عن تطوير النظم المالية الريفية، ومسؤول البنى التحتية للطرقات ومياه الشرب، والمحاسب والمعاونون المحاسبيون – وبشأن فسخ عقودهم عند الاقتضاء. وسيخضع موظفو المشروع لعمليات سنوية لتقييم أدائهم. وقد تنهى عقودهم بناء على نتائج هذا التقييم. وسيخضع تعيين موظفي الدعم وإدارتهم للإجراءات السارية في جمهورية الكونغو.

9 – لا يسمح عند تعيين موظفي المشروع بأي تمييز على أساس نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الديني طبقا للقوانين السارية في جمهورية الكونغو. غير أن الحكومة تلتزم عند تساوي الكفاءات بإعطاء الأفضلية لترشيحات النساء، وخاصة في حالة الوظائف التقنية التي ستشغل في إطار المشروع.

10– تعد موافقة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية شرطا لازما لصرف المبالغ.

11 – تعد الشروط التالية شروطا لازمة لدخول حيز النفاذ:

(أ) إنتقاء الموظفين الرئيسيين لوحدة إدارة المشروع – أي منسق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول البرمجة والرصد والتقييم، ومسؤول دعم الإنتاج والتسويق، والمسؤول عن تطوير النظم المالية الريفية، ومسؤول البنى التحتية للطرقات ومياه الشرب – طبقا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية القرض.

(ب) فتح الحساب الخاص لدى بنك تجاري في دوليزي أو أي مؤسسة مصرفية يرتضيها الصندوق الدولى للتنمية الزراعية؛

(ج) فتح حساب المشروع، وتم إيداع مبلغ من الأموال المقابلة، أي مبلغ الـــ 170 مليون فرنك أفريقي اللازم لتنفيذ أنشطة السنة الأولى من المشروع.

(د) إدراج المشروع في برنامج الاستثمارات الحكومية؛

(هـــ) تقديم الحكومة للصندوق لرأي مؤيد من المحكمة العليا ويكون مقبولا للصندوق من حيث الشكل والمضمون.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

CONGO

Land area (km² thousand) 2003 1/	342
Total population (million) 2003 1/	3.76
Population density (people per km²) 2003 1/	11
Local currency	CFA Franc (XAF)
GNI per capita (USD) 2003 1/	650
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	-0.1
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	-1
Exchange rate: USD 1 =	XAF 700

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	3.0
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	44
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	14
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	81
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	52
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	1.53
Female labour force as % of total 2003 1/	43
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	80 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	17 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	19 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	14 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	2 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 2/	46
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	9
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	12 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	106
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	777
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	1 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	65 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	0 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	3 564
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-1993	0.6
1993-2003	2.4
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	6
% industry	60
% manufacturing	6
% services	34
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	17
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	36
Gross domestic savings (as % of GDP)	47
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	3 055
Merchandise imports 2003 1/	1 200
Balance of merchandise trade	1 855
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-13
after official transfers 2003 1/	-3
Foreign direct investment, net 2003 1/	201
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-5 a/
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	5 516
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	368
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	4
Lending interest rate (%) 2003 1/	18
Deposit interest rate (%) 2003 1/	5

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE CONGO

Project Name	Approved Loan Amount in SDR	Board Approval	Loan Signing	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Disbursement as % of Approved Amount	Cooperating Institution	Project Status
La Cuvette Artisanal Fisheries Project	4 250 000	20 Apr 83	30 May 83	02 Jul 84	31 Dec 91	66	AfDB	Closed
Kindamba Food Crops Development Project	3 600 000	30 Apr 86	02 Jun 86	25 Aug 87	31 Dec 94	54	World Bank: IDA	Closed
Marketing and Local Initiatives Project	6 100 000	12 Dec 90	21 Dec 90	09 Mar 92	31 Dec 97	14	UNOPS	Closed
Rural Development Project in the Plateaux, Cuvette and Western Cuvette Departments (PRODER)	8 050 000	21 Apr 04	20 May 04	27 Oct 04	30 Jun 12	9.59	UNOPS	Ongoing

AfDB = African Development Bank
IDA = International Development Association (World Bank Group)

LOGICAL FRAMEWORK

Summary	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumption
General Objective			
The incomes and food security of the target smallholders are significantly improved	. RIMS Anchor 1: Reduction in child malnutrition . RIMS Anchor 2: Increase of household assets index of the smallholders' producers	. Anthropometric and nutritional survey (Child malnutrition data) . Socio-economic impact survey benchmark surveys and impact assessment studies); . Household income and poverty studies; . Mid-term review reports - Supervision reports - Completion reports	Government agreement to undertake surveys of children under five years old ensured
Specific Objectives			
Access to markets and production zones significantly improved	Smallholders with access to markets Number of Km of roads rehabilitated and maintained Unit transport cost of agricultural products Producers and marketing actors with improved information on price and market transactions	-M&E reports -Special Studies -Special Reports	Existence and/or establishment of a durable decentralized maintenance system.
Productivity and marketing of smallholder crops, livestock and fishery improved	Yields of major crops Production of major crops Small animal production Volume of production sold Information on price and markets	-M&E reports -Special impact studies -Special reports -Impact surveys -Mid-term reviews	Partnership and collaboration with other donors' projects and programmes is established
Access of smallholder to drinkable water significantly improved	Number of water holes and boreholes rehabilitated and operational Number of village water committees operational	-M&E and supervision reports -Mid-term reviews -Diagnostic reports	Partnership and collaboration with other donors is established and operational
Financial Services Access of the target smallholders improved	Number of rural poor with access to financial services by gender Number of financial micro-financial institutions strengthened Volume of credits received by gender	-M&E reports - Special impact studies - Micro-financial institutions audits - Special reports.	Existence of micro financial institutions interested in working with rural smallholders

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions
	Component 1			
Expected Results	**Result 1. Access to Markets and Production Zones Improved** 1.1. Transport costs reduced and sales of agricultural products facilitated with increased volume of sales 1.2. Market information system is established and operational 1.3. The link between farmers' groups producers and the markets is well established and operational	- Number of villages and population with improved access to markets - Number of km of roads well maintained - Percentage of transport cost reduction - Number of farmers' groups producers connected to the market with buyers - Volume of sales	- M&E reports - Mid-term review - Benchmark surveys - Specific studies	- Local maintenance system established - Populations are involved in road maintenance
	Component 2			
Expected Results	**Result 2. Enhanced Incomes and Food Security of smallholders** 2.1. Farmers effectively use the improved seed varieties promoted by the project 2.2. Small farmers have increased their stock of small animals 2.3. Farmers groups and organizations strengthened 2.4. Smallholders have adopted new technologies and are using them	- Number of farmers' organisation trained by gender - Farmers adoption rate of improved seeds and cuttings - Quantity of improved seeds and cuttings distributed - Number of small animal distributed to farmers by gender	- Benchmark surveys - Participatory evaluations - M&E reports - Mid term review reports - Completion reports - Supervision mission reports	- Farmers are open to innovations - Other donors complement project efforts
	Component 3			
Expected Results	**Result 3: Access to drinkable water** 3.1. Water holes and boreholes rehabilitated are operational 3.2. Smallholders have access to drinkable water and 3.3 Water holes and boreholes rehabilitated are well maintained	- Number of water holes built - Number of boreholes rehabilited - Number of village, communities and people with access to drinkable water - Water committees created and operational	- Reports of operators - M&E Reports - Supervisions mission reports - Follow-up reports	- Existence of specialised operators

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions
	Component 4			
Expected Results	**Result 4: Improved Access to Rural Financial Services** 4.1. A network of financial services institutions is established and operational 4.2. Rural micro financial institutions provide small loans to poor rural households 4.3. Rural micro financial services have reached a certain degree of autonomy and financial viability 4.4 Women are well represented in the board of rural micro financial institutions 4.5 Diversified and appropriate financial services for smallholders are available in the project zone	- Number of financial services created - Number of persons with access to financial services by gender - Volume of credits made to target groups by gender - Number of loans made/gender - Number of women in boards of rural self managed financial institutions - Overall reimbursement rate of credit	- Study reports - Activity reports of service providers - M&R reports - External evaluation reports - Follow up missions reports - Supervision mission reports - Audit reports of micro-financial institutions.	- Private operators interested in the rural finance exist in the project zone
	Component 5			
Expected Results	**Result 5: Improved Project Organization and Management** 5.1. Project management and coordination system is operational and performing 5.2. The monitoring and evaluation system is operational and performing 5.3. The project coordinating entities and committees established and operational	- Availability and use of Implementation manual -Timely mobilization of human resources for project management and coordination - Project implementation according to schedule -M&E system is efficient -Benchmark surveys, participatory surveys and thematic studies organized according to schedule -Monitoring and Evaluation used as a management tool -Government Support of the project is effective -Steering committee effectively operational	- Project activity reports -Monitoring and evaluation reports -Supervision reports -Annual audit reports -Recommendations formulated by the steering committee -Mid-term review Final Evaluation report.	- The; project's administration and financial management autonomy is respected - Existence of competent implementation agencies.

APPENDIX IV

ORGANIGRAMMES

1. Organigramme du PRODER-SUD

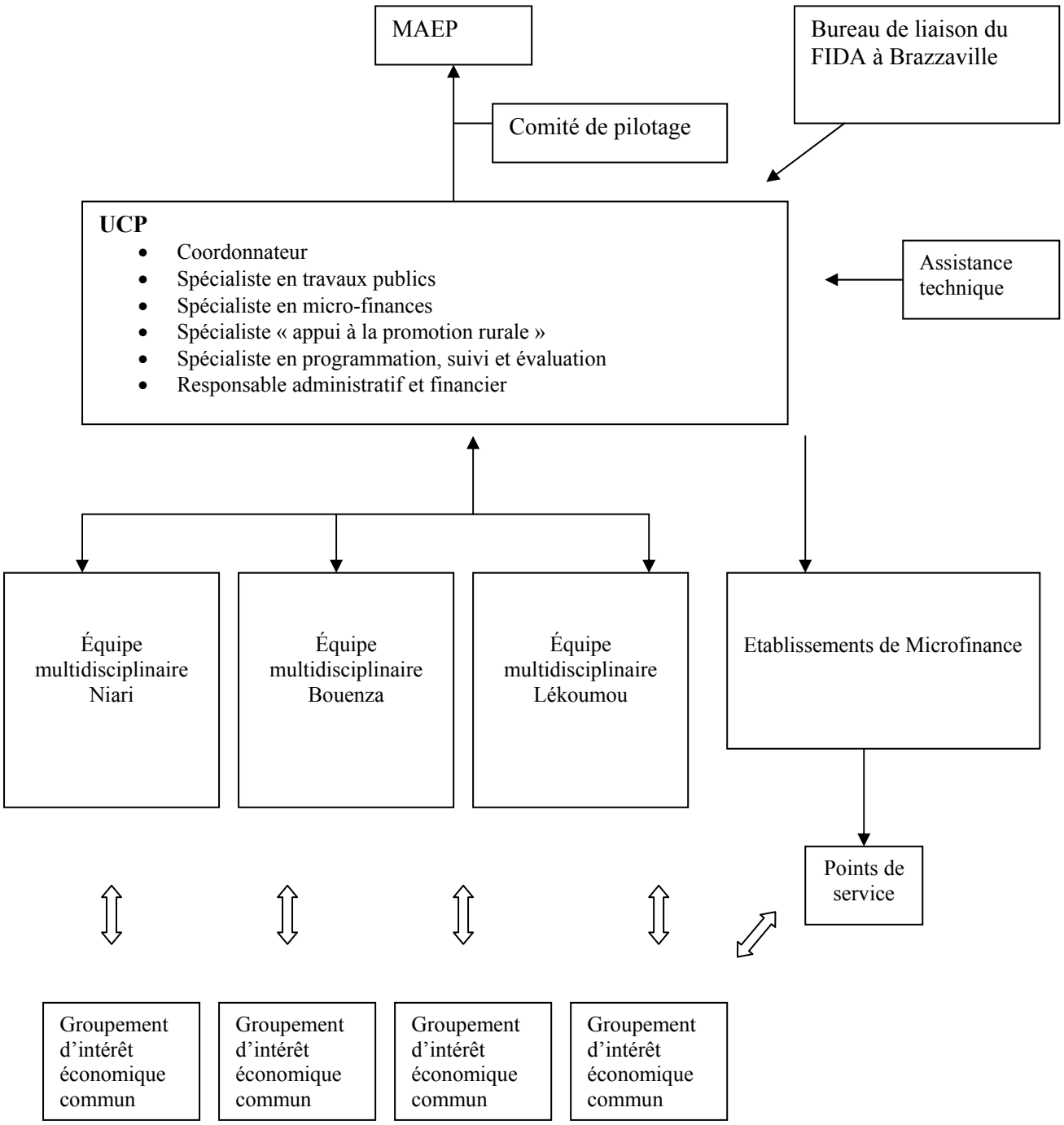

2. Flux financiers du PRODER-SUD

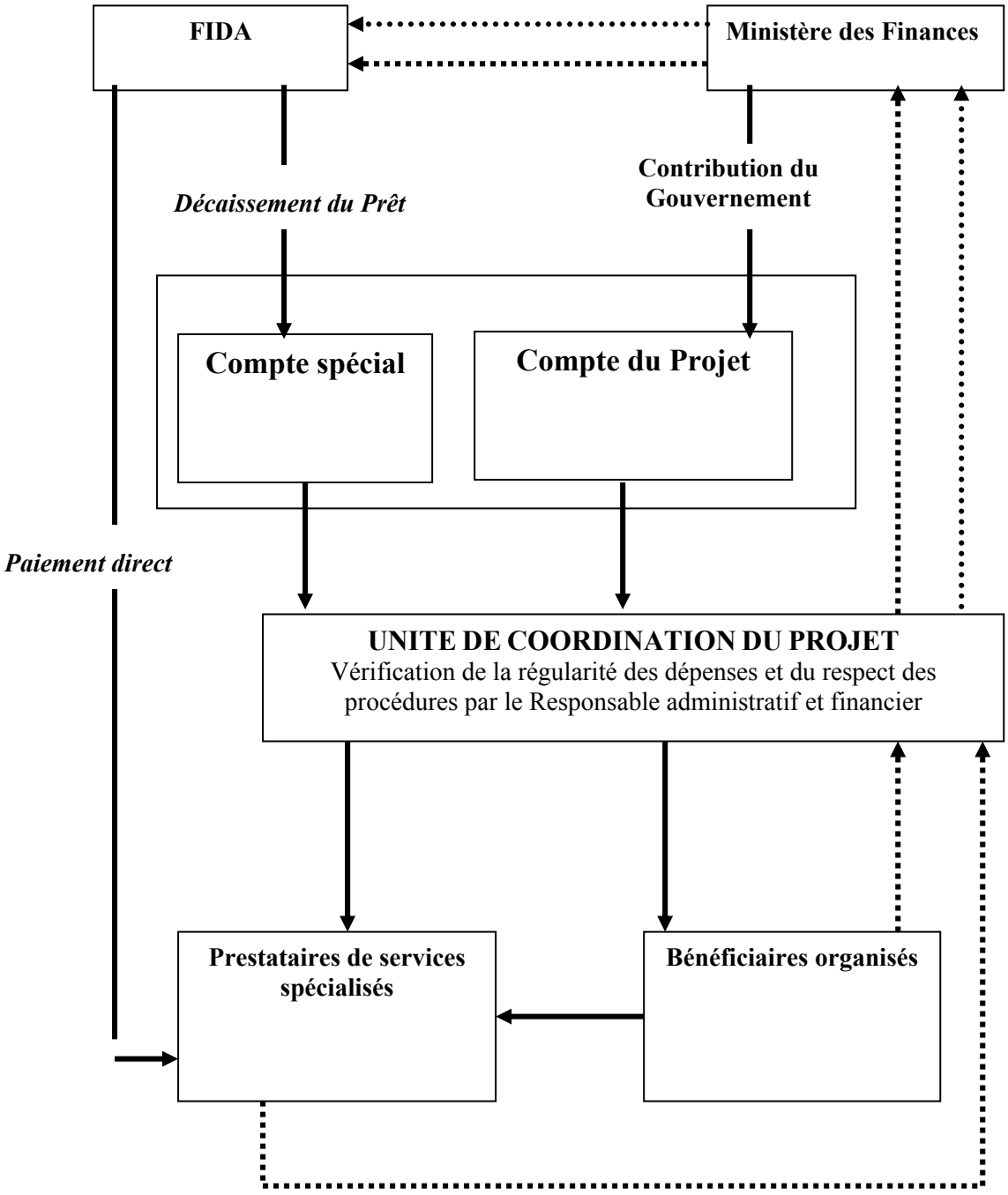

Légende :

Flux financiers

Certification des dépenses (factures et décomptes)

Résumés certifiés des dépenses et demandes de retrait de fonds (DRF)